

التحديات علي الأراضي الزراعية وانعكاساتها علي الأمن الغذائي في مصر

د/ شيرين فتحي منصور

أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد - مركز بحوث الصحراء

Received : 30 / 10 / 2021 ,

Accepted : 10 / 12 / 2021

المستخلص:

يستهدف البحث بشكل رئيسي دراسة تطور التحديات علي الأراضي الزراعية وأثارها علي الأمن الغذائي المصري، حيث تعاني الأراضي الزراعية في مصر والتي تعد أحد أهم الموارد الاقتصادية الزراعية في توفير الغذاء من مشكلة التعدي المستمر علي الرقعة الزراعية وتحويلها من الإستخدام الزراعي إلي استخدامات أخرى غير زراعية، وتجريف التربة الزراعية في العديد من الأراضي الزراعية ويلقي البحث الضوء علي خطورة ظاهرة التعدي وأثارها الاقتصادية الناجمة علي أهم المتغيرات بالقطاع الزراعي وخاصة الأمن الغذائي وهو ما يمثل مشكلة البحث وأهميته والهدف الرئيسي للبحث تحقق من خلال الأهداف الفرعية وهي التعرف علي الوضع الراهن للتحديات علي الأراضي الزراعية بمصر، دراسة العلاقة بين الزيادة السكانية والتعدي علي الأراضي الزراعية، دراسة الأثار المترتبة علي التعدي الكمي علي الأراضي الزراعية علي أهم المتغيرات في القطاع الزراعي في مصر وخاصة الأمن الغذائي المصري ، دراسة دور السياسات الزراعية (الأفقية والرأسية) في تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الأثر السلبي لظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية

الكلمات المفتاحية : التحديات الأراضي الزراعية الأمن الغذائي الدخل الزراعي المحاصيل الإستراتيجية.

مقدمة :

الأراضي الزراعية هي أهم ما يملكه المصريون منذ آلاف السنين، ومن الصعب تعويضها مهما زادت مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة ولقد فرضت قضية التعدي علي الأراضي الزراعية علي الدولة عبئا كبيرا والذي يعد من أهم التحديات التي تواجهها الدولة المصرية مما استوجب علي الدولة تغليظ عقوبة التعدي علي الأراضي الزراعية ففي ٢٠١٨، عدل القانون كي تنص المادة ١٥٦ من قانون الزراعة علي أنه: يعاقب كل من يبني علي الأرض الزراعية بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد علي خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تزيد علي خمسة ملايين جنيه وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات وتشير تقارير رسمية^(٥) إلي أن مليوناً ونصف المليون فدان من الأراضي الزراعية تم تجريفها والبناء عليها بعد ثورة يناير ٢٠١١، وأن الرقعة الزراعية في الدلتا تتآكل بشكل متزايد ومتصاعد وخطير، رغم أن قانون الزراعة ١١٦ لسنة ١٩٨٣ في مادته ١٥٠ يحظر تجريف الأراضي الزراعية ووفقاً للأرقام الرسمية الصادرة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فإن حجم الأراضي الزراعية التي فقدت خصوبتها تقدر بنحو ١,١ مليون فدان، بسبب استخدامها في السكن والمنافع العمومية والسكك الحديدية، وذلك من إجمالي ١٠,٢ مليون فدان عام ٢٠١٧ تمثل مساحة الزمام الزراعي^(٧)

كما ان التعدي علي الأراضي الزراعية يقصد به نقصان المساحات المنتجة للغذاء دورياً بدلاً من زيادتها لملاحقة معدلات الزيادة السكانية ولحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة في الحصول علي الغذاء بأسعار غير مرهقة تحقيقاً لأهم المبادئ الإنسانية وهو مبدأ الحق في الطعام دون مشقة، أو أن يكون الفقر سبباً في عدم إمكانية الحصول علي الغذاء^(٤)

مشكلة البحث:

تعاني الأراضي الزراعية في مصر والتي تعد أحد أهم الموارد الاقتصادية الزراعية في توفير الغذاء من مشكلة هامة ألا وهي التعدي بالتجريف أو التبوير أو البناء علي الأرض الزراعية، وبالأخص بعد أحداث

يناير عام ٢٠١١ حيث أن تلك القضية قد تفاقمت بشكل ملحوظ ، وقد تآثر بها الإنتاج الزراعي والنتائج القومي ككل، فضلاً عن الزيادة السكانية وزيادة الاحتياجات من المسكن والغذاء والبحث يلقي الضوء على خطورة ظاهرة التعدي وأثارها الاقتصادية الناجمة على أهم المتغيرات بالقطاع الزراعي وخاصة الأمن الغذائي وهو ما يمثل مشكلة البحث وأهميته في أن واحد

هدف البحث:

- يهدف البحث إلي تقييم أثر التعدي على الأراضي الزراعية على الأمن الغذائي المصري وسوف يتم تحقيق الهدف الرئيسي للبحث من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :
- التعرف علي الوضع الراهن للتعديات علي الأراضي الزراعية بمصر
 - دراسة العلاقة بين الزيادة السكانية والتعدي علي الأراضي الزراعية
 - دراسة الآثار المترتبة على التعدي الكمي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات فى القطاع الزراعي فى مصر وخاصة الأمن الغذائي المصري
 - دراسة دور السياسات الزراعية (الأفقية والرأسية) فى تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الأثر السلبي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية
- الطريقة البحثية ومصادر البيانات:**

اعتمد البحث على تحقيق هدفه إلي استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، والتحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والأستعانة بمختلف البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها العديد من الجهات منها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة

الأطار النظري للبحث: أن التعدي علي الأراضي الزراعية هو عبارة عن التغير الذي يحدث للأراضي الزراعية بحيث يخرجها مباشرة وبشكل سريع من نطاق النشاط الإنتاجي وتستغرق عملية إعادتها للإنتاج مرة أخرى فترة زمنية طويلة والتي من أهم صورها ^(٦)

تبوير الأراضي الزراعية : ويقصد بها استقطاع جزء من الأراضي وتركها بدون زراعة، وذلك باستخدام بعض الوسائل التي من شأنها إخراج هذه الأراضي من الحيز الزراعي مثل إغلاق قنوات الصرف الموصلة إليها، أو تشوين مواد البناء أو غمر الأراضي بالماء أو المازوت إلخ من تلك الطرق وذلك بهدف بيعها كأرض بناء للاستفادة من فروق أسعار الأراضي وعلى ذلك يعد تبوير الأراضي الزراعية بمثابة المقدمة للبناء عليها وتزداد هذه الظاهرة في المساحات المجاورة للمدن، وأطراف القرى خاصة تلك الواقعة على الطرق الزراعية هذا وقد حظرت المادة ١٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة في وجود مقومات الزراعة، وتشير البيانات الصادرة غير المنشورة من الإدارة المركزية لحماية الأراضي^(٨)، أنه قد بلغت مساحة التبوير من سنة ٨٣ الي ١٩٩٦ حوالي ٣٨,٢ ألف فدان^(٤) ومع ازدياد أعداد السكان والحاجة إلى الامتداد العمراني ازدادت ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية وقد ساعد على ذلك الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء مقارنة بأسعار الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن استقطاع جزء من الأرض الزراعية وتحويلها إلى مباني ومنشآت من شأنه التأثير على معدلات الإنتاج الزراعي، ولقد حاولت الدولة مواجهة هذه المشكلات عن طريق التشريع، فأصدرت القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨(٥) الذي تضمن عقوبات صارمة للمخالفين لأحكامه، ولكن التطبيق العملي لم يكن متكافئاً، وخالفه كثير من الأهالي ولذلك تعرضوا لكثير من محاضر المخالفات التي تنظرها المحاكم على امتداد مناطق الجمهورية وتواجه وزارة الزراعة صعوبات شديدة في تطبيق أحكام القانون على الوجه المستهدف، وإن كانت قد نجحت لحد ما في إيقاف هذا

الاستنزاف لمورد من أهم الموارد الزراعية، فأصدرت القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تبعه صدور الأمر العسكري رقم (أ) لسنة ١٩٩٦ بتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين لأحكام القانون مع إزالة صور التعديت المختلفة على الأراضي الزراعية وتشير البيانات الصادرة الغير منشورة من الإدارة المركزية لحماية الأراضي^(٧)، أنه قد بلغت مساحة البناء من سنة ٨٣ الي ١٩٩٦ حوالي ٤٧ ألف فدان^(٤)

التجريف : ويقصد به إزالة الطبقة السطحية للأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تكشف الطبقة السفلية من التربة والتي تقل خصوبتها عن الطبقة السطحية مما يؤثر على صلاحية التربة للإنبات وتدهور قدرتها الإنتاجية، وذلك بهدف استغلال الأتربة الناتجة عن عملية التجريف في أغراض أخرى غير زراعية مثل صناعة الطوب الأحمر ورغم أن عملية استخدام الأتربة في صناعة الطوب الأحمر يعد من التصرفات القديمة في الزراعة المصرية إلا أنها لم تظهر كمشكلة لها إلا بعد بناء السد العالي وما يترتب عليه من عدم وصول طمي النيل للأراضي الزراعية في الدلتا والوادي حيث كان يقدر بحوالي ٤,٣ طن للفدان سنوياً عدا ما كان يتسرب في المجاري المائية التي يتم تطهيرها خلال السدة الشتوية حيث كانت تستخدم هذه الكميات من الطمي في صناعة الطوب بالإضافة إلى خلطها مع التربة الرملية في الأراضي المستصلحة حديثاً ومع توقف ورود هذه الكميات من الطمي ارتفعت أسعار الطوب بشكل أصبح يغري الحائزين على تجريف الأراضي الزراعية وبيع الأتربة الناتجة لأصحاب المصانع، وقد تكفل المشرع المصري بتجريم ذلك الفعل من خلال العقوبات المناسبة لمنعه تماماً وتشير البيانات الصادرة غير المنشورة من الإدارة المركزية لحماية الأراضي، أنه قد بلغت مساحة التجريف من سنة ٨٣ الي ١٩٩٦ حوالي ٨٥ ألف فدان. ^(٨)

النتائج والمناقشات:

اولاً: الوضع الراهن للتعديت علي الأراضي الزراعية بمصر:

يتضح من بيانات جدول (١) أن إجمالي المساحات التي تم التعدي عليها حوالي ١٩٣ ألف فدان منذ صدور القانون سنة ١٩٨٣ حتى ٢٠٢٠ ، في حين بلغت المساحة التي تم إزالة التعدي عليها منذ صدور القانون حتى ٢٠١١/١/٢٤ حوالي ٥٨,٤ ألف فدان لتمثل نحو ٥٦,٦% من إجمالي المساحة المعتدى عليها منذ صدور القانون، وقد بلغت المساحة التي تم إزالة التعدي عليها من الأراضي الزراعية من الفترة ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠٢٠ حوالي ٣٦ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٤٠,٣% من إجمالي المساحة المعتدى عليها خلال تلك الفترة . كما بلغت المساحة التي تم إزالة التعدي عليها من الأراضي الزراعية من الفترة ١٩٨٣ حتى ٢٠٢٠ حوالي ٩٤,٥ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٤٨,٩% من إجمالي المساحة التي تم التعدي عليها، أما مساحة ماتم إزالته منذ صدور القانون عام ١٩٨٣ حتى ٢٠٢٠ بلغ نحو ٩٨,٤ ألف فدان بنسبة ٥١% من إجمالي التعديت.

جدول (١) مساحة التعديت وما تم إزالته منذ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ حتى ٢٠٢٠

البيان			التعديت			ما تم إزالته			ما لم يتم إزالته		
س	ط	ف	س	ط	ف	س	ط	ف	س	ط	ف
١١	٨	١٠٣٢٦٧	٢	٨	٥٨٤٢٦	٩	٠	٤٤٨٤١			
١٥	١٢	٨٩٥٩٥	١١	١٢	٣٦٠٦٦	١٣	١٤	٥٣٥٢٩			
٢	٢١	١٩٢٨٦٢	١٣	٢٠	٩٤٤٩٢	٢٢	١٤	٩٨٣٧٠			

* البيان مذكور بالتاريخ باليوم

المصدر : جمعت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة

ويتضح من دراسة مؤشرات الجدول (٢) أن إجمالي المساحة التي تم التعدي عليها في فترة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ ، بلغت نحو ٦٤٠١٥ فدان بينما قدرت في فترة ما بعد الثورة بحوالي ٨٢٠٠٧,١٧ فدان، وهو ما يعنى أنه رغم أن فترة ما قبل الثورة تمثل نحو ٢٨ عاماً مقابل ٩ سنوات فقط بعد الثورة إلا أن مساحة التعدي تعادل نحو ١٢٨% من نظيرتها قبل الثورة، ودراسة المتوسط السنوي لمساحة التعدي يتضح أن المتوسط السنوي قدر قبل الثورة بنحو ٢٢٨٦,٢٥ فدان مقابل ٩١١١,٩ فدان بعد الثورة، وهو أمر شديد الخطورة حيث تضاعف المتوسط إلي ما يقرب من أربعة أضعاف رغم صدور العديد من التشريعات والقوانين التي وضعت للحد من هذه الظاهرة وأخطارها على الأقتصاد القومي.

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للمحافظات وفقاً لمساحة التعدي على الأراضي الزراعية

بمصر خلال الفترتين (١٩٨٣ - ٢٠١٠) ، (٢٠١١ - ٢٠١٩)

% المتوسط السنوي للفترة الثانية إلى الفترة الأولى	مساحة التعدي الفترة الثانية بالفدان			مساحة التعدي الفترة الأولى بالفدان			المحافظة
	%	المتوسط السنوي (فدان)	/٢٠١١ ٢٠١٩	%	المتوسط السنوي (فدان)	/١٩٨٣ ٢٠١٠	
٣١٠,١٤	٦,٥٢	٥٩٤,٣٦	٥٣٤٩,٢١	٨,٣٨	١٩١,٦٤	٥٣٦٦	المنوفية
١٤٢٠,٧٢	٩,٨٢	٨٩٥,٠٦	٨٠٥٥,٥٠	٢,٧٦	٦٣,٠٠	١٧٦٤	البحيرة
١١٥٠,٢٩	٩,٠٣	٨٢٢,٤٦	٧٤٠٢,١٤	٣,١٣	٧١,٥٠	٢٠٠٢	الغربية
٢١٤,١٨	٧,٣٨	٦٧٢,٤٦	٦٠٥٢,١٦	١٣,٧٣	٣١٣,٩٦	٨٧٩١	القليوبية
٦٩١,٤٩	٧,٤٤	٦٧٧,٩١	٦١٠١,١٥	٤,٢٩	٩٨,٠٤	٢٧٤٥	الشرقية
٣٠٩,٠٠	٦,٥٧	٥٩٨,٦٩	٥٣٨٨,١٩	٨,٤٧	١٩٣,٧٥	٥٤٢٥	الدقهلية
٦٥١,٦٤	٦,٦٧	٦٠٧,٨٩	٥٤٧١,٠٠	٤,٠٨	٩٣,٢٩	٢٦١٢	كفر الشيخ
٢٨٨,٠٦	٢,٣٩	٢١٧,٧٩	١٩٦٠,١٢	٣,٣١	٧٥,٦١	٢١١٧	دمياط
١٩٥,١٧	٢,٤٠	٢١٨,٢٤	١٩٦٤,٢٠	٤,٨٩	١١١,٨٢	٣١٣١	الإسكندرية
٨٢٢,٩٧	٠,٥٧	٥٢,٠٢	٤٦٨,٢١	٠,٢٨	٦,٣٢	١٧٧	الإسماعيلية
١٨٦٢,٣١	٠,٤٠	٣٦,٥٨	٣٢٩,٢٣	٠,٠٩	١,٩٦	٥٥	السويس
-	٠,١٠	٩,٠١	٨١,١١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	بورسعيد
١٨,١٨	٠,٥١	٤٦,٦٨	٤٢٠,١٣	١١,٢٣	٢٥٦,٨٢	٧١٩١	القاهرة
٦٢٤,٩٢	٩,٦٢	٨٧٦,٦٧	٧٨٩٠,٠٠	٦,١٤	١٤٠,٢٩	٣٩٢٨	المنيا
٦٣٢,٣٦	٤,٢٠	٣٨٢,٥٨	٣٤٤٣,١٨	٢,٦٥	٦٠,٥٠	١٦٩٤	بني سويف
٥٢٣,٨٦	٣,١٩	٢٩٠,٧٤	٢٦١٦,٧٠	٢,٤٣	٥٥,٥٠	١٥٥٤	الفيوم
١٢١,٤٠	٢,٤٢	٢٢٠,٩١	١٩٨٨,١٩	٧,٩٦	١٨١,٩٦	٥٠٩٥	الجيزة
٤٩٢,٧٩	٥,٤٢	٤٩٣,٦٨	٤٤٤٣,١١	٤,٣٨	١٠٠,١٨	٢٨٠٥	أسيوط
٤١٣,١٣	٥,٨٣	٥٣١,٠١	٤٧٧٩,١٢	٥,٦٢	١٢٨,٥٤	٣٥٩٩	سوهاج
٣٩٠,٠٦	٥,١٢	٤٦٦,١٢	٤١٩٥,١١	٥,٢٣	١١٩,٥٠	٣٣٤٦	قنا
٣٤٣٨,٨٧	٣,٣٢	٣٠٢,١٣	٢٧١٩,١٦	٠,٣٨	٨,٧٩	٢٤٦	الأقصر
٥٣٤,٥٤	٠,٧٨	٧١,٠٢	٦٣٩,١٦	٠,٥٨	١٣,٢٩	٣٧٢	أسوان
-	٠,٢٦	٢٤,١٣	٢١٧,١٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	النوبارية
-	٠,٠١	٠,٨٤	٧,٦٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	مرسي مطروح
-	٠,٠٠	٠,٣٦	٣,٢١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	الوادي الجديد
-	٠,٠٣	٢,٥٧	٢٣,١١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	شمال سيناء
٧١٩,٣٤	٣,٨٥	٣٥٠,٤٦	٣,١٥٤	٣,٨٥	٨٧,٩٣	٢٤٦٢	المتوسط

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الإدارة المركزية لحماية الأراضي بيانات غير منشورة

يتضح من دراسة ذات الجدول أن محافظات القليوبية، القاهرة، الدقهلية ، المنوفية ، الجيزة ، المنيا ، سوهاج، قنا تعتبر أكثر المحافظات للتعدي على الأراضي الزراعية قبل ثورة يناير حيث تعادل المساحات التي تم التعدي عليها في هذه المحافظات نحو ٦٦,٨% من إجمالي المساحة التي تم التعدي خلال تلك الفترة منها محافظتين فقط تم التعدي فيها على قرابة ٢٥% من مساحة الأرض الزراعية وهما محافظتي القاهرة ،

القليوبية، هذا وبدراسة أكثر المحافظات تعرضاً خلال تلك الفترة يتضح أن محافظة القليوبية تصدرت المرتبة الأولى بمتوسط سنوي بلغ نحو ٣١٣,٩٦ فدان مما يعادل نحو ١٣,٧٣% يليها محافظة القاهرة في المرتبة الثانية بمتوسط سنوي بلغ حوالى ٢٥٦,٨٢ فدان بنسبة ١١,٢٣% يلي ذلك محافظات الدقهلية ، المنوفية ، الجيزة ، المنيا ، سوهاج ، قنا وقدر المتوسط السنوي للمساحة التي تم التعدي عليها حوالى ١٩٣,٧٥ ، ١٩١,٦٤ ، ١٨١,٩٦ ، ١٤٠,٢٩ ، ١٢٨,٥٤ ، ١١٩,٥ فدان مما يعادل نحو ٨,٤٧% ، ٨,٣٨% ، ٧,٩٦% ، ٦,١٤% ، ٥,٦٢% ، ٥,٢٣% من المتوسط السنوي الإجمالي للمساحة التي تم التعدي عليها خلال الفترة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ .

أما خلال فترة ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ يتضح من بيانات جدول (٢) تعرض بعض المحافظات لظاهرة التعدي بصورة ملحوظة حيث لم تكن لتلك المحافظات أهمية نسبية في فترة ما قبل الثورة ومنها محافظات البحيرة ، والغربية، الشرقية، كفر الشيخ، والتي تمثل في مجملها نحو ٣٢,٩٦% من المتوسط السنوي الإجمالي من مساحات التعدي في فترة ما بعد الثورة مقابل ١٤,٢٥% لنفس المحافظات قبل الثورة، وهو أمر يستدعى ضرورة انتباه متخذي القرارات لهذه الظاهرة، وبالنسبة لأكثر المحافظات تعرضاً لظاهرة التعدي يتضح أن محافظات البحيرة ، والغربية ، والشرقية، وكفر الشيخ هي أكثر المحافظات حيث قدر المتوسط السنوي لمساحة التعدي بحوالى ٨٩٥,٠٦ ، ٨٢٢,٤٦ ، ٦٧٧,٩١ ، ٦٠٧,٨٦ فدان أي ما يعادل نحو ٩,٨٢% ، ٩,٠٣% ، ٧,٤٤% ، ٦,٦٧% من المتوسط السنوي لمساحة التعدي خلال تلك الفترة والبالغ حوالى ٩١١١,٩١ فدان، وبمقارنة ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية والمساحات التي تم إستقطاعها يتضح أن كل محافظات الجمهورية قد حدث بها زيادة في المساحات التي تم التعدي عليها في فترة ما بعد ثورة يناير مقارنة بنظيرتها قبل الثورة بإستثناء محافظة القاهرة وهي محافظة غير زراعية الأمر الذى يعكس خطورة ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية وضرورة البحث عن السبل التي يمكن أن تساهم في الحد من إنتشارها .

توزيع تقسيمات المساحات المستقطعة من الأراضي الزراعية:

بلغ إجمالي المساحة المستقطعة من الأراضي الزراعية منذ صدور قانون الزراعة رقم ١٦ السنة ١٩٨٣ حوالى ٨,٦١٥ مليون فدان وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١,٠٧٧ مليون فدان، والتي تم جمعت وحسابت من نشرات الزمام والملكية هو موضح بالجدول (٣) كمتوسط للسنوات، وتتنوع مساحة المستبعدات ما بين السكن والمنتاثرات (الأجران) ، والمنافع العمومية، والتالف والفساد، وأكل النهر، السكك الحديدية بمتوسط سنوي بلغ نحو ١٢٩ ، ٨٩٣ ، ١٥ ، ٣٠ ، ٩ آلاف فدان، بنسب تقدر بنحو ١٢,٠١% ، ٨٢,٩١% ، ١,٤١% ، ٢,٨٢% ، ٠,٨٥% على الترتيب من متوسط مساحة الاستقطاعات السنوي البالغ نحو ١,٠٧٧ مليون فدان، أما متوسط المساحة القابلة للزراعة فقد بلغت نحو ٨,٣٢١ مليون فدان، بنسبة ٨٧,٩% من متوسط إجمالي الزمام البالغ نحو ٩,٤٧ مليون فدان خلال الفترة من ١٩٨٣ إلي ٢٠١٩ كما هو موضح بالجدول (٣).

ثانياً: العلاقة بين الزيادة السكانية والتعدي على الأراضي الزراعية وأثره على نصيب الفرد: تؤثر الزيادة السكانية فى الفجوة الغذائية فى إتجاهين أولهما جانب الطلب على الغذاء حيث تعنى الزيادة فى عدد السكان زيادة فى الطلب على الغذاء للوفاء بمتطلبات هذه الأعداد الاضافية من السكان، الإتجاه الثانى يتمثل فى جانب العرض من الغذاء^٣، حيث تعتبر الزيادة السكانية سبباً أيضاً فى تناقص المعروض منه فى ذات الوقت، وذلك لأن الزيادة السكانية تشكل ضغطاً على المساحة المنزرعة مما يؤدى إلى تناقصها تدريجياً ممثلاً فى التعدي عليها بالزحف السكانى والصور الأخرى من التعدي التى تم إستعراضها سابقاً

التحديات على الأراضي الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في مصر
جدول (٣) إجمالي مساحة الزمام موزعاً إلى المستبعدات والأراضي القابلة للزراعة
خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠١٩ بالآلاف فدان

مساحة الأرض القابلة للزراعة	إجمالي المستبعدات	*المستبعدات					إجمالي الزمام	**السنوات
		السكه الحديد	أكل النهر	التالف والفساد	المنافع العمومية	السكن والمنتاثرات		
٧٥٥٠	١٠٠٣	٠	٢١	٨	٨٥١	١٢٣	٨٥٥٣	١٩٩٠-١٩٨٣
٧٥٩٩	١٠١٣	١٠	٢٣	١١	٨٥٨	١١١	٨٦١٢	١٩٩٥
٧١٦٨	١١٤٦	١٣	٢٣	٩	٩٨٠	١٢١	٨٩١٥	٢٠٠٠
٨٤٤٧	١٠٣٤	٣٩	٣٢	١٢	٨٢٨	١٢٣	٩٤٨٠	٢٠٠٥
٨٦٤٦	٩٩٤	١	٢٣	٢٢	٨١٨	١٣٠	٩٦٤١	٢٠١٠
٨٨٥٦	١١٥٣	٣	٧٣	١٤	٩٢١	١٤٢	١٠٠٠٩	٢٠١٥
٩١٠٤	١١٣٦	٥	٢٣	٢٣	٩٤١	١٤٤	١٠٢٤٠	٢٠١٧
٩٢٠٠	١١٣٧	٣	٢٥	٢٤	٩٤٥	١٤٠	١٠٣٠٠	٢٠١٩
٨٣٢١	١٠٧٧	٩	٣٠	١٥	٨٩٣	١٢٩	٩٤٦٩	المتوسط

** (كانت تصدر كل ٥ سنوات ثم أصبحت تصدر كل سنتين)

* أكل النهر: هي الأراضي التي فقدت بسبب طغيان نهر النيل عليها وتم رفع الضريبة عنها- الفساد : وهي جزائر رملية يستحيل زراعتها بسبب تعرضها لعوامل طبيعية - التالف : هي الأراضي التي لا يمكن زراعتها لكونها برك أو مستنقعات.
* الأجران: هي الأراضي المجاورة لسكن الأهالي وتستعمل كأجران وهي من ضمن المنتاثرات - السكن: هي الأراضي المقام عليها مباني للمزارعين بالقرب الرئيسي وتوابعها من كفور ونجوع - وتشمل المباني السكنية بما فيها حظائر الماشية والدواجن، المنافع العمومية: هي الأراضي التي نزلت ملكيتها لتنفيذ مشروعات عامة كالترع والمصارف ومنافع السكن كالشوارع وهي ملك الحكومة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الزمام والملكية، أعداد مختلفة

يتضح من الجدول (٤) وجود زيادة متسارعة في عدد السكان حيث إرتفع عدد السكان من حوالي ٥٩,٣٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٩٩,٨٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ أي زادت بنسبة تقدر بنحو ٦٨%، في حين بلغت المساحة المنزرعة عام ١٩٩٦ حوالي ٧,٥٩ مليون فدان زادت تلك المساحة لتبلغ حوالي ٩,٤ مليون فدان عام ٢٠٢٠ أي بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٥% ، وبمقارنة الزيادة التي طرأت على السكان الذي تضاعف في تلك الفترة بنحو ما يقرب من ثلاثة أضعاف الزيادة التي طرأت في المساحة المنزرعة مما يعكس زيادة عدد السكان تفوق الزيادة في معدلات الانتاج الغذائي، وبالتالي الاكتفاء الذاتي ومن ثم الأمن الغذائي في مصر. وتتعكس الزيادة السكانية والتي تفوق الزيادة في المساحة المنزرعة على متوسط نصيب الفرد من تلك المساحة بالفدان حيث بلغ حوالي ٠,١٣ فدان عام ١٩٩٦ وإنخفض ليبلغ حوالي ٠,٠٩ فدان عام ٢٠٢٠ بنسبة إنخفاض تقدر بنحو ٦٩% في متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان خلال تلك الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢٠، هذا إلي جانب ما يحدث من تعدي على الأراضي الزراعية والذي أدى إلي تناقص المساحة المنزرعة خاصة في الأراضي القديمة والتي تناقصت مساحتها حيث بلغت نحو ٥,٨٩ مليون فدان عام ٢٠٢٠ مقابل مساحتها عام ٢٠٠٦ بلغت نحو ٦,٦٦ مليون فدان ، بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٨٨% .

ثالثاً: دراسة الآثار المترتبة للتعدي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات في القطاع الزراعي في مصر وخاصة الأمن الغذائي المصري

• التعدي على الأراضي الزراعية وأثره الاقتصادي على أهم المحاصيل الزراعية:

بدراسة الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية وهما نوعين من الأثر أحدهما أثر كمي اي الكمية المفقودة من المحصول وهو ما يعرف بالتعدي الكمي ، وأثر قيمي وهو قيمة المفقود من المحصول، فالآثار الاقتصادية للتعدي المتمثلة في المساحة والكمية والقيمة المفقودة من أهم المحاصيل الشتوية نتيجة التعدي

جدول رقم (٤) تطور عدد السكان والمساحة المنزرعة ومتوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	المساحة المنزرعة مليون فدان	المساحة المنزرعة أراضي قديمة	المساحة المنزرعة أراضي جديدة	نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان
١٩٩٦	٥٩,٣١	٧,٥٦	٥,٦٣	١,٩٦	٠,١٣
١٩٩٧	٥٩,٤٤	٧,٧٣	٥,٩٤	١,٧٩	٠,١٣
١٩٩٨	٦٠,٧١	٧,٧٦	٥,٩٨	١,٧٨	٠,١٣
١٩٩٩	٦١,٩٩	٧,٨٥	٥,٩٩	١,٨٦	٠,١٣
٢٠٠٠	٦٣,٣١	٧,٨٤	٥,٨٦	١,٩٨	٠,١٢
٢٠٠١	٦٤,٦٥	٧,٩٥	٥,٩٧	١,٩٨	٠,١٢
٢٠٠٢	٦٥,٩٩	٨,١٥	٦,٢٤	١,٩١	٠,١٢
٢٠٠٣	٦٧,٣١	٨,١١	٦,١٨	١,٩٣	٠,١٢
٢٠٠٤	٦٨,٦٥	٨,٢٨	٦,٦٣	١,٦٥	٠,١٢
٢٠٠٥	٦٩,٩٩	٨,٣٩	٦,٥٧	١,٨٢	٠,١٢
٢٠٠٦	٧٢,٨١	٨,٤١	٦,٦٦	١,٧٥	٠,١٢
٢٠٠٧	٧٣,٦٠	٨,٤٢	٦,٥٤	١,٨٨	٠,١١
٢٠٠٨	٧٥,١٩	٨,٤٣	٦,٤٥	١,٩٨	٠,١١
٢٠٠٩	٧٦,٩٢	٨,٧٨	٦,١٦	٢,٦٢	٠,١١
٢٠١٠	٧٨,٦٨	٨,٧٤	٦,١٢	٢,٦٢	٠,١١
٢٠١١	٨٠,٥٠	٨,٦٢	٦,٠٧	٢,٥٥	٠,١١
٢٠١٢	٨٢,٥٥	٨,٨٠	٦,٠٢	٢,٧٨	٠,١١
٢٠١٣	٨٤,٦٣	٨,٩٥	٦,١٨	٢,٧٧	٠,١١
٢٠١٤	٨٦,٤٤	٨,٩٢	٦,٠٨	٢,٨٤	٠,١٠
٢٠١٥	٨٨,٣٧	٩,٠٩	٦,١٦	٢,٩٣	٠,١٠
٢٠١٦	٩٠,٣٠	٩,١٠	٦,١٥	٢,٩٥	٠,١٠
٢٠١٧	٩٢,١٢	٩,١٣	٥,٩٩	٣,١٥	٠,١٠
٢٠١٨	٩٦,٢٨	٨,٦٩	٥,٩٩	٣,٢١	٠,٠٩
٢٠١٩	٩٨,١٠	٩,٣٤	٥,٩٢	٣,٤٢	٠,١٠
٢٠٢٠	٩٩,٨٤	٩,٣٣	٥,٩٠	٣,٣٥	٠,٠٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: ١- الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

٢ - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الأحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة

على الأراضي الزراعية، تبين أن متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الشتوية المدروسة حوالي ٦٨٥٨,٧٩ ألف فدان كما هو موضح بجدول (٥) فيتضح من الجدول أن محصول القمح يحتل المرتبة الأولى بمساحة مفقودة تبلغ حوالي ٤٣١,١ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٤٧,٣١% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة يليه البرسيم المستديم بمساحة مفقودة تبلغ حوالي ٢١٣,٤ ألف فدان لتمثل نحو ٢٣,٤% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل المدروسة، ثم تأتي بعد ذلك باقي المحاصيل المدروسة والمتمثلة في كل من بنجر السكر، الفول البلدي، البطاطس، البصل، الطماطم، الشعير بمساحات مفقودة تبلغ حوالي ٦٦١٩٠، ٣٣٥٢٢، ٢٩٨١١، ٢٩٥٨١، ٢٥٢٥٤، ١٩٩٥٩ فدان على الترتيب لتمثل نسب تبلغ نحو ٧,٢٦%، ٣,٦٨%، ٣,٢٧%، ٣,٢٥%، ٢,٧٧%، ٢,١٩% على الترتيب من متوسط المساحة المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة كمتوسط الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٩).

أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الشتوية المدروسة خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٩) تبين من الجدول (٥) أن إجمالي الكمية المفقودة من المحاصيل الشتوية المدروسة بلغ حوالي ١٠٦,٩ ألف طن، وحيث أن إنتاجية الفدان من البرسيم تقدر بحوالي ٢٨,٨ طن/فدان خلال فترة الدراسة، فإن الكمية المفقودة تبلغ حوالي ٢٦٢,٨ ألف طن بنسبة بلغت حوالي ٣٠,٧% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة إحتل بها محصول البرسيم المرتبة الأولى، وتقدر الإنتاجية

التعديت على الأراضي الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في مصر ١٢٥٠

الفدانية من بنجر السكر بحوالي ٢١,١٢ طن/فدان ، لذا فان الكمية المفقودة تبلغ حوالي ١٩٢,٥ ألف طن بنسبة تمثل نحو ٢٢,٥% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة إحتل بها محصول بنجر السكر المرتبة الثانية ، كما أنه تقدر إنتاجية الفدان من القمح تقدر بحوالي ٢,٧٧ طن/فدان لذا فان الكمية المفقودة من محصول القمح تبلغ حوالي ٢٥٢,٧٢ ألف طن لتمثل نحو ٢٩% من إجمالي متوسط الكمية المفقودة من بين المحاصيل الشتوية المدروسة المتضررة من التعدي على الأراضي الزراعية، أما محصول الطماطم قدرت الكمية المفقودة بحوالي ١٦٠,٩ ألف طن بنسبة تمثل نحو ١٨,٨% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل المدروسة، يليهم باقي المحاصيل المدروسة والمتمثلة في كل من البطاطس، البصل، الشعير، الفول البلدي بكميات مفقودة تبلغ حوالي ١٠٣,٤ ، ٩٧,٦ ، ٦,٨٥ ، ٦,٠٥ ألف طن على الترتيب لتمثل نسب تبلغ نحو ١٢,١% ، ١١,٤% ، ٠,٨٠% ، ٠,٧١% على الترتيب من إجمالي متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة كمتوسط الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٩).

أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الشتوية المدروسة كمتوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٩) تبين أن متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل المدروسة كمتوسط تلك الفترة حوالي ٥٠٦,٣٩٥ ألف جنيه، إحتل محصول بنجر السكر المرتبة الأولى بمتوسط قيمة مفقودة تبلغ حوالي ٢١٤٢,٩ ألف جنيه ، يليه البرسيم بقيمة مفقودة تبلغ حوالي ٧٩٧,٨ ألف جنيه، ثم تأتي بعد ذلك باقي المحاصيل الشتوية المدروسة والمتمثلة في كل من البصل، الطماطم، البطاطس، بقم مفقودة تبلغ حوالي ٥٥٨,٣ ، ٢٩٥,٣ ، ٢٢٣,٣ ألف جنيه على الترتيب من إجمالي متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية كمتوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩.

جدول (٥) المساحة والكمية والقيمة المفقودة من المحاصيل الشتوية نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية

كمتوسط الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٩

المحصول	متوسط المساحة المزروعة من المحصول ألف فدان	متوسط المحاصيل الشتوية ألف جنيه	% المحاصيل الشتوية	متوسط المساحة المتعدى عليها فدان	متوسط المساحة المفقودة من المحصول بالفدان	متوسط إنتاجية الفدان من المحصول بالطن	كمية الفاقد من المحصول بالطن	سعر الوحدة بالجنيه/طن	قيمة الفاقد من المحصول بألف جنيه
القمح	٣٢٤٥,١١	٦٨٥٨,٧٩	٤٧,٣١	٩١١١,٩١	٤٣١١١٣,٢٨	٢,٧٧	٢٥٢٧٢,٢٣	٦٦١,٠٠	١٦٧٠٤,٩٥
الشعير	١٥٠,٢٤	٦٨٥٨,٧٩	٢,١٩	٩١١١,٩١	١٩٩٥٩,٤٠	٠,٧٥	٦٨٤٩,٧٠	٨٠١,٠٠	٥٤٨٦,٦١
بنجر السكر	٤٩٨,٢٣	٦٨٥٨,٧٩	٧,٢٦	٩١١١,٩١	٦٦١٩٠,٣٤	٢١,١٢	١٩٢٤٧٨,٠٣	١١١٣٣,٠٠	٢١٤٢٨٥٧,٩١
فول بلدي	٢٥٢,٣٣	٦٨٥٨,٧٩	٣,٦٨	٩١١١,٩١	٣٣٥٢٢,٥٠	٠,٦٦	٦٠٤٦,٥٢	١٨٦٤,٠٠	١١٢٧٠,٧١
بصل	٢٢٢,٦٧	٦٨٥٨,٧٩	٣,٢٥	٩١١١,٩١	٢٩٥٨١,٢٨	١٠,٧٢	٩٧٦٤٦,٠٨	٥٧١٨,٠٠	٥٥٨٣٤٠,٣١
برسيم مستديم	١٦٠,٦,٥٦	٦٨٥٨,٧٩	٢٣,٤٢	٩١١١,٩١	٢١٣٤٣١,٠٤	٢٨,٨٤	٢٦٢٧٨٩,٥٦	٠٠٠,٣٠٣٦	٧٩٧٨٢٩,٠٩
طماطم	١٩٠,١٠	٦٨٥٨,٧٩	٢,٧٧	٩١١١,٩١	٢٥٢٥٤,٨٠	١٧,٦٥	١٦٠٨٦٥,٧١	١٨٣٦,٠٠	٢٩٥٣٤٩,٤٤
بطاطس	٢٢٤,٤٠	٦٨٥٨,٧٩	٣,٢٧	٩١١١,٩١	٢٩٨١١,٥٦	١١,٣٥	١٠٣٣٩٠,٩٩	٢١٦٠,٠٠	٢٢٣٣٢٤,٥٥
المتوسط	٧٩٨,٧١				١٠٦١٠٨,٠٢		١٠٦٩١٧,٣٥		٥٠٦٣٩٥,٤٥

* للحاصلات الشتوية = متوسط مساحة المحصول / متوسط مساحة الحاصلات الشتوية * ١٠٠

متوسط المساحة المفقودة من المحصول = نسبة المحصول للحاصلات الشتوية * متوسط المساحة المعتدى عليها.

كمية المفقود من المحصول = متوسط المساحة المفقودة من المحصول * متوسط إنتاجية الفدان من المحصول.

قيمة المفقود من المحصول = كمية المفقود من المحصول * متوسط سعر الوحدة من المحصول

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: ١-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة

وبدراسة الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية والمتمثلة في المساحة والكمية والقيمة المفقودة من بعض المحاصيل الصيفية نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية، تبين أن متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الصيفية بلغ حوالي ٩١١١,٩١ ألف فدان كما هو موضح بالجدول (٦) ليأتي محصول الأرز بالمرتبة الأولى بمساحة تبلغ حوالي ٥١٧,٩ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٥٦,٨% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل موضع الدراسة، يليه الذرة الشامية بمساحة مفقودة تبلغ حوالي ٤٠٥٩ ألف فدان لتمثل نحو ٤٤,٦% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل المدروسة، ثم تأتي بعد ذلك باقي المحاصيل الصيفية والمتمثلة في كل من بطاطس، الذرة الرفيعة، قصب السكر، الطماطم، الفول السوداني، السمسم، البصل بنسبة فقد في الكمية المفقودة من المحصول تبلغ نحو ٨,٥٦%، ٥,٤٢%، ٥,٠٧%، ٤,٨١%، ٢,٢٤%، ٠,٩٧%، ٠,٢٨% على الترتيب من إجمالي متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة كمتوسط الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٩.

أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الصيفية المدروسة كمتوسط الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٩ تبين من الجدول (٦) أن إجمالي الكمية المفقودة من المحاصيل الصيفية المدروسة بلغ حوالي ٩١,٣ ألف طن، وتقدر إنتاجية الفدان من قصب السكر بحوالي ٤٨,١ طن/فدان خلال فترة الدراسة، فإن الكمية المفقودة تبلغ حوالي ٤٣٨,٥ ألف طن بنسبة بلغت حوالي ٤٨% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة إحتل بها محصول قصب السكر المرتبة الأولى، يليه محصول الطماطم تقدر بحوالي ١٦,٥ طن/فدان، لذا فإن الكمية المفقودة تبلغ حوالي ١٥٠,١٣ ألف طن بنسبة تمثل نحو ١٦% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة، إحتل بها محصول الطماطم المرتبة الثانية، كما أتضح أيضا من الجدول نفسه أن الكمية المفقودة من محصول البصل تبلغ حوالي ١٣٤,٨ ألف طن بنسبة تمثل نحو ١٤,٨% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة،

جدول (٦) المساحة والكمية والقيمة المفقودة من المحاصيل الصيفية نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية

كمتوسط الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٩

المحصول	متوسط المساحة المزروعة من المحصول بالفدان	متوسط المحاصيل الصيفية بالفدان	% المحاصيل الصيفية	متوسط المساحة المتعدى عليها بالفدان	متوسط المساحة المفقودة من المحصول بالفدان	متوسط إنتاجية الفدان من المحصول بالطن	كمية الفاقد من المحصول بالطن	سعر الوحدة بالجنيه/ طن	قيمة الفاقد من المحصول بألف جنيه
الأرز	٣٦٨٨,٥٣	٦٤٩٠,١٧	٥٦,٨٣	٩١١١,٩١	٥١٧٨٥٣,٧٥	١,٤٠	١٢٧٣٩,٥١	٣٥٥٦,٠٠	٤٥٣٠١,٦٩
ذرة شامية	٢٨٩١,٢٠	٦٤٩٠,١٧	٤٤,٥٥	٩١١١,٩١	٤٠٥٩١١,٦٨	١,٨٤	١٦٧٦١,٧٩	٤٥٧,٠٠	٧٦٦٠,١٤
ذرة رفيعة	٣٥١,٦١	٦٤٩٠,١٧	٥,٤٢	٩١١١,٩١	٤٩٣٦٤,٦٤	٢١,٢	٢٠١١٤,٧٢	٥٦٤,٠٠	١١٣٤٤٤,٧٠
قصب السكر	٣٢٩,٢٠	٦٤٩٠,١٧	٥,٠٧	٩١١١,٩١	٤٦٢١٨,٢٢	٤٨,١٢	٤٣٨٥٠٣,٥٩	٧٢٠,٠٠	٣١٥٧٢٢,٥٨
فول سوداني	١٤٥,٣٩	٦٤٩٠,١٧	٢,٢٤	٩١١١,٩١	٢٠٤١١,٩٦	١,٤٠	١٢٧٩٢,١٨	٩٧٥,٠٠	١٢٤٧٢,٣٨
سمسم	٦٣,٠٠	٦٤٩٠,١٧	٠,٩٧	٩١١١,٩١	٨٨٤٤,٩٢	٠,٥٦	٥٠٩١,١٠	٢٢٢٣,٠٠	١١٣١٧,٥١
قطن	٨٣٥,٤٩	٦٤٩٠,١٧	١٢,٨٧	٩١١١,٩١	١١٧٢٩٩,١٠	١,٣٠	١١٨٤١,٥٦	٣١١١,٠٠	٣٦٨٣٩,١٠
بطاطس	٥٥٥,٥٠	٦٤٩٠,١٧	٨,٥٦	٩١١١,٩١	٧٧٩٨٩,٧٤	١٢,١٣	١١٠٥١٤,٤٢	٢٧٠,٠٠	٢٩٨٣٨٨,٩٤
طماطم	٣١٢,٢٥	٦٤٩٠,١٧	٤,٨١	٩١١١,٩١	٤٣٨٣٨,٥٢	١٦,٤٨	١٥٠١٣١,٢٥	١٧٦١,٠٠	٢٦٤٣٨١,١٣
بصل	١٧,٨٨	٦٤٩٠,١٧	٠,٢٨	٩١١١,٩١	٢٥١٠,٢٧	١٤,٨٠	١٣٤٨١٨,٧٨	٩٨٠,٠٠	١٣٢١٢٢,٤٠
المتوسط	٩١٩,٠١				١٢٩٠٢٤,٢٨		٩١٣٣٠,٨٩		١١٣٥٥٥,٠٦

* للحاصلات الشتوية = متوسط مساحة المحصول / متوسط مساحة الحاصلات الشتوية * ١٠٠

متوسط المساحة المفقودة من المحصول = نسبة المحصول للحاصلات الشتوية * متوسط المساحة المعتدى عليها.

كمية المفقود من المحصول = متوسط المساحة المفقودة من المحصول * متوسط إنتاجية الفدان من المحصول.

قيمة المفقود من المحصول = كمية المفقود من المحصول * متوسط سعر الوحدة من المحصول

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: ١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات

غيرة منشورة

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

يليه محصول البطاطس حيث بلغت الكمية المفقودة نحو ١١٠,٥ ألف طن بنسبة ١٢,١% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة، أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الصيفية المدروسة كمتوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ تبين أن متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل المدروسة كمتوسط تلك الفترة حوالي ١١٣,٦ ألف جنيه، إحتمل محصول قصب السكر المرتبة الأولى بمتوسط قيمة مفقودة تبلغ حوالي ٣١٥,٧ ألف جنيه بنسبة بلغت نحو ٢٧,٨%، يليه محصول البطاطس بقيمة مفقودة تبلغ حوالي ٢٩٨,٤ ألف جنيه بنسبة ٢٦,٣%، ثم تأتي بعد ذلك محصول الطماطم بمتوسط قيمة مفقودة تبلغ حوالي ٢٦٤,٤ ألف جنيه بنسبة بلغت نحو ٢٣,٣% من جملة متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة كمتوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ يليها باقي المحاصيل الصيفية .

• أثر التعدي على الأراضي الزراعية على الفقد في كمية الصادرات والواردات لأهم مجموعات المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية الرئيسية

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول (٧) الفقد في كمية الصادرات والواردات لأهم المجموع الزراعية للمحاصيل الصيفية والشتوية نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية في فترة الأساس والتي أعتبرت من عام (٢٠٠١ إلى ٢٠١٠)، وفترة المقارنة وهي ما بعد الثورة اعتباراً من (٢٠١١ إلى ٢٠١٩)، فتم تقسيم المجموعات الزراعية إلى مجموعة الحبوب وتشمل: القمح، الشعير، الذرة الشامية (بيضاء وصفراء)، الذرة الرفيعة، الأرز، أما مجموعة البقوليات وتشمل الفول الجاف، العدس، الحلبه، الحمص، الترمس، الفاصوليا الجافة، اللوبيا الجافة، البازلاء الجافة، ومجموعة البصل والثوم ومجموعة السكريات وتشمل قصب السكر وبنجر السكر، ومجموعة الخضراوات الطازجة وتشمل الطماطم، الباذنجان، الكوسة، الفلفل، الكرنب، الباميه، القنبيط، الخرشوف، الفاصوليا الخضراء، اللوبيا الخضراء، البازلاء الخضراء، الملوخية، السبانخ، الفراولة، الفول الأخضر، الخيار، الجزر، الخس، والمجموعة النشوية وتشمل: البطاطس، القلقاس، البطاطا، حيث قدرت كميته الواردات في فترة الأساس ما قبل الثورة بحوالي ٠,١٨ ألف طن زادت إلى حوالي ١,٧٠ ألف طن ومن ثم قدر الأثر المطلق بين الفترتين في زيادة كمية الواردات نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية بمجموعة السكريات مما يعادل نحو ٨٣٤,٢% ما كان عليه في فترة الأساس (الآثر النسبي).

جدول (٧) المقارنة بين أثر التعدي على كمية صادرات وواردات أهم مجموعات المحاصيل الزراعية

خلال الفترتين (٢٠٠١ - ٢٠١٠)، (٢٠١١ - ٢٠١٩) (الوحدة ألف طن)

الكمية	الفترة الأولى ٢٠٠١-٢٠١٠		الفترة الثانية ٢٠١١-٢٠١٩		الفرق المطلق		الفرق النسبي	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
المحاصيل	١٧٩٠,٧,٨٢	١٣٨٠,٣٦	١٦٥٧٣,٨٧	١٢٦,٠٨	١٣٣٣,٩٥	١٢٥٤,٢٩	٧,٤٥	٩٠,٨٧
مجموعة الحبوب	٨٢٤,٥٥	١٠٩,٠٩	٦١٨,٢٤	١٢٦,١١	٢٠٦,٣٠	١٧,٠٢	٢٥,٠٢	١٥,٦٠
مجموعة البقوليات	٠,١٨	٦,٧٣	١,٧٠	٢,١٢	١,٥٢	٤,٦١	٨٣٤,٢٤	٦٨,٥٢
مجموعة السكريات	٦,٣٦	٥٢١,٢٧	٧,٦٥	٤٩٧,٤١	١,٢٨	٢٣,٨٦	٢٠,١٦	٤,٥٨
مجموعة البصل والثوم	٠,٥٥	١٥٣,٤٥	٩,٧٢	٣٥١,٩٧	٩,١٨	١٩٨,٥١	١٦٨٢,٢١	١٢٩,٣٦
مجموعة الخضراوات الطازجة	١٢٣,٦٤	٦٠٣,٤٥	٢٠٤,٧٨	٦٦٧,٥٢	٨١,١٥	٦٤,٠٦	٦٥,٦٣	١٠,٦٢
مجموعة النشويات	١٨٨٦٣,٠٩	٢٧٧٤,٣٦	١٧٤١٥,٩٧	١٧٧١,٢٠	١٤٤٧,١٣	١٠٠٣,١٦		
الاجمالي								

الفرق المطلق = الفرق بين كمية الواردات او الصادرات بين الفترتين.

الفرق النسبي = الفرق المطلق منسوبا لكمية الواردات او الصادرات الفترة الأولى * ١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة

كما تبين من الجدول (٧) زيادة كميته الواردات في فترة المقارنة ما بعد الثورة بحوالي ٧,٦٥ ألف طن بدلا من ٦,٣٦ ألف طن ومن ثم قدر الأثر المطلق لثورة يناير في زيادة كمية الواردات نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية بمجموعة البصل والثوم مما يعادل نحو ٢٠% ما كان عليه في فترة الأساس (الآثر النسبي) بينما نجد أن مجموعة الخضراوات الطازجة زادت كمية الواردات منها نتيجة التعدي على الأراضي

الزراعية حيث بلغت كمية الواردات بعد الثورة حوالي ٩,٧٢ ألف طن عما كانت عليه قبل الثورة والتي بلغت نحو ٠,٥٥ ألف طن ، ومن ثم قدر الأثر المطلق لمجموعة الخضراوات الطازجة في الفترة قبل الثورة في زيادة كمية الواردات نتيجة التعدي على الأراضي المزروعة مما يعادل نحو ١٢٩,٣% ما كان عليه في فترة الأساس (الاثر النسبي) كما قدر الاثر المطلق لمجموعة النشوية حيث بلغ حوالي ٨١,١٥ ألف طن كمتوسط الفترة قبل الثورة في زيادة كمية الواردات نتيجة التعدي على الأراضي المزروعة مما يعادل نحو ١٠,٦% ما كان عليه في فترة الأساس (الاثر النسبي)

أما بالنسبة لأثر التعدي في فترتي ما قبل الثورة وما بعدها علي كمية الصادرات من أهم المجموعات الزراعية من المحاصيل الصيفية والشتوية، يتضح من مؤشرات الجدول (٧) حيث أنخفضت كمية الصادرات في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٩ أي ما بعد الثورة لمجموعة الحبوب، والتي بلغت حوالي ١٢٦,٠٨ ألف طن، عما كانت عليه في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ أي فترة ما قبل الثورة حيث بلغت حوالي ١٣٨٠,٣٦ ألف طن ، ومن ثم قدر الأثر المطلق لمجموعة الحبوب في الفترة قبل الثورة في زيادة الفقد في كمية الصادرات نتيجة التعدي على الأراضي المزروعة مما يعادل نحو ٩٠,٩% ما كان عليه في فترة الأساس (الاثر النسبي) يليها مجموعة البصل والثوم حيث أنخفضت كمية الصادرات في الفترة ما بعد الثورة ، حيث بلغت حوالي ٤٩٧,٤١ ألف طن، عما كانت عليه في الفترة ما قبل الثورة حيث بلغت حوالي ٥٢١,٢٧ ألف طن ، ومن ثم قدر الأثر المطلق لمجموعة البصل والثوم في الفترة قبل الثورة في زيادة الفقد في كمية الصادرات نتيجة التعدي على الأراضي المزروعة مما يعادل نحو ٤٦% ما كان عليه في فترة الأساس (الاثر النسبي)، أما مجموعة السكريات فيتضح من مؤشرات الجدول (٧) أن كمية الصادرات أنخفضت من حوالي ٦,٧٣ ألف طن إلي حوالي ٢,١٢ ألف طن، وقدر الأثر المطلق لمجموعة السكريات في الفترة قبل الثورة في زيادة الفقد في كمية الصادرات نتيجة التعدي على الأراضي المزروعة مما يعادل نحو ٦٨,٥% ما كان عليه في فترة الأساس ومن ثم نجد أن كمية الصادرات الزراعية من أهم مجموعات المحاصيل الصيفية، الشتوية المدروسة مجتمعة في متوسط الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٩ تقل نتيجة التعدي علي الأراضي الزراعية، وبالتالي يتحمل الميزان التجاري عبء أكبر نتيجة زيادة كمية الواردات الزراعية لتلك الفترة تعويضا للكميات المفقودة من المحاصيل الاستيرادية الصيفية، والشتوية المدروسة.

• أثر التعدي على الأراضي الزراعية على معامل الأمن الغذائي لأهم مجموعات المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية الرئيسية

أصبح أمراً شائعاً أن يقرن التوسع البطيء في الأراضي الزراعية في مصر مع الزيادة السريعة في عدد السكان، ورغم أن الزيادة في الرقعة الزراعية غير محسوسة بالمرة بل يحدث تآكل لها نتيجة للزحف العمراني وبعض عمليات التصحر وتمليح التربة لسوء الصرف... إلخ، إلا أن الزيادة المضطردة في عدد السكان بلغت حدها الأقصى ليس على المستوى المحلي فقط بل العالمي أيضاً، مما جعل العلاقة بين الرقعة الزراعية وزيادة السكان غير مقبولة وغير متكافئة. ومن هنا فإن التوسع الأفقي يجب أن يتمشى مع الزيادة في السكان، وتحقيق ذلك يتطلب المزيد من استصلاح الأراضي بهدف زيادة كمية وقيمة الإنتاج الزراعي وليس مجرد زيادة المساحة المنزرعة فحسب، فمن الطبيعي والمنطقي أنه كلما زادت مساحة الأراضي الزراعية كلما زاد الإنتاج النباتي وبالتالي المخزون الاستراتيجي من المحاصيل الرئيسية ، فكان من الأهمية بمكان توضيح العلاقة بينهما أي وبين متوسط الاستهلاك السنوي، وهذا يمكن قياسه عن طريق قياس معامل الأمن الغذائي وبذلك يمكن معرفة تأثير التعدي علي الأراضي الزراعية علي الأمن الغذائي.

معامل الأمن الغذائي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس الأمن الغذائي لسلسة معينة ، وتتراوح قيمته ما بين صفر والواحد الصحيح ، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على انخفاض حالة الأمن الغذائي من

السلعة، أما إذا إقتربت من الواحد الصحيح دل ذلك على إرتفاع حالة الأمن الغذائي من هذه السلعة في الدولة معامل الأمن الغذائي = حجم المخزون الإستراتيجي (محصلة الفائض والعجز) ÷ متوسط الاستهلاك السنوي وبتقدير معامل الأمن الغذائي والموضح بالجدول (٨) كنسبة بين محصلة حجم المخزون الإستراتيجي والبالغ حوالي ١٥٧٤٠ ألف طن إلى متوسط الاستهلاك المحلي السنوي المقدر بحوالي ٢٩٣١٩,٢ ألف طن ويتضح أن معامل الأمن الغذائي لمجموعة الحبوب ٠,٥٣ خلال فترة ما قبل الثورة ، بينما أنخفض معامل الأمن الغذائي حيث بلغ نحو ٠,٤٥ خلال فترة ما بعد الثورة ، وذلك يشير إلى أن قيمة معامل الأمن الغذائي أقل من الواحد الصحيح مما يعكس إنخفاض حالة الأمن الغذائي، لذا من الضروري العمل مع أجهزة الدولة على زيادة معامل الأمن الغذائي من مجموعة الحبوب وعلي رأسها القمح ، كما بلغت قيمة معامل الأمن الغذائي لمجموعة البقوليات والنشويات في الفترة ما قبل الثورة نحو علي الترتيب ٠,٠٤٨ ، ٠,٠١٥ ، بينما بلغت في الفترة ما بعد الثورة نحو ٠,٠٠٧ ، ٠,١١٤ ، هو ما يعكس إنخفاض حالة الأمن الغذائي علي مستوي كافة المجموعات الزراعية خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٩ فيجب علي الدولة العمل علي زيادة معامل الأمن الغذائي علي مستوي كافة المحاصيل الزراعية. ومن هذا يتضح أن انخفاض المساحة المنزرعة نتيجة التحديات كان لها تأثير أيضا علي معامل الأمن الغذائي ولو بطريق غير مباشر.

جدول (٨) معامل الأمن الغذائي لمجموعات المحاصيل الزراعية لمتوسط الفترتين

(٢٠٠١ - ٢٠١٠) ، (٢٠١١ - ٢٠١٩)

الفترة الثانية ٢٠١١ - ٢٠١٩			الفترة الأولى ٢٠٠١ - ٢٠١٠			البيان
معامل الأمن الغذائي	متوسط الاستهلاك السنوي ألف طن	حجم المخزون الاستراتيجي ألف طن	معامل الأمن الغذائي	متوسط الاستهلاك السنوي ألف طن	حجم المخزون الاستراتيجي ألف طن	
٠,٤٤٧	٤٠٠٩٨,٣	١٧٩٤٠	٠,٥٣٧	٢٩٣١٩,٢	١٥٧٤٠	مجموعة الحبوب
٠,٠٠٧	٣٢٢٧,٩	٢٤	٠,٠٤٨	٨٠٤,٧	٣٩	مجموعة البقوليات
٠,١١٤	٤٦٦٩,٥	٥٣١	٠,٠١٥	٣٠٢٣,١	٤٦	مجموعة النشويات
٠,٠٠٠	٢٤٨٠,٨	٠	٠,٠٠٠	١٦٥١,٧	٠	مجموعة البصل والثوم
٠,٠٠٠	١٢٨٣٧,٦	٠	٠,٠٠٠	١٤٧٢٠,٦	٠	مجموعة الخضراوات الطازجة
٠,٠٠٠	١٥٧٥٢,٨	٠	٠,٠٠٠	١٩٧٢٥,٤	٠	مجموعة السكريات

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات حركة التجارة الخارجية والتمتع للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة

رابعاً: دراسة دور السياسات الزراعية (الأفقية والرأسية) في تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الأثر السلبي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية

تعد السياسات الزراعية من أهم الأدوات والآليات لتحسين إدارة القطاع الزراعي بما يحقق الصالح العام، دون التضحية بمصالح المزارعين بل وتعزيزها^(٦) ، وقد تضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ تطوير أنماط السياسات الزراعية وذلك من خلال توليفة من السياسات الزراعية المقترحة للوفاء بمجموعة من الاهداف الاستراتيجية منها: تحسين معدلات النمو للقطاع الزراعي بإحراز تقدم ملموس في مجال استصلاح واستزراع الأراضي من جانب، وتحقيق طفرة واضحة في التطبيقات الميدانية للتكنولوجيا الزراعية من جانب آخر تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الإستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة موردي الارض والمياه ومن هنا فقد أهتمت الدولة بنوعين من السياسات هما سياسة التوسع الأفقى أو سياسة التوسع الرأسي.

• العلاقة بين مساحة الأراضي الزراعية والدخل الزراعي ومدى تأثيرها بالتعدي علي الأراضي الزراعية

يجب أن يتوافق التوسع الأفقى مع الزيادة في السكان، وتحقيق ذلك يتطلب المزيد من استصلاح الأراضي بهدف زيادة كمية وقيمة الإنتاج الزراعي وليس مجرد زيادة المساحة المنزرعة فحسب، فمن

الطبيعي والمنطقي أنه كلما زادت مساحة الأراضي الزراعية في الأراضي الجديدة والمنظمة إلى جملة المساحة المزروعة الكلية كلما زاد الدخل النباتي ومن ثم الزراعي نتيجة الأنشطة الإنتاجية في هذه الأراضي وبدراسة العلاقة الاتجاهية أوضحت النتائج بجدول (٩) معنوية تأثير العلاقة المقدره وأن الدخل الحدى لوحدة المساحة بلغ ٢٣,٣٧ مليون جنيه في الأراضي الجديدة خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٠)، وإجمالي المساحة مسؤولة عن ٩٤% من التغيرات في الدخل النباتي الزراعي، كما إتضح معنوية تأثير المساحة المنزرعة بالأراضي القديمة على الدخل النباتي الزراعي على مستوى الجمهورية حيث وجد أن الدخل الحدى يتناقص بنحو ٩٨,٩ مليون جنيه سنويا بالأراضي القديمة وهذه ترجع لتناقص المساحة المنزرعة نتيجة التعدي علي الأراضي الزراعية في منطقة الدلتا والوادي خلال فترة ما قبل الثورة، وإجمالي المساحة مسؤولة عن ٦٤% من التغيرات في الدخل النباتي الزراعي بالأراضي القديمة، بينما نجد أن هذا التناقص ازداد سنويا ليصل لنحو ٦٦٢,٢ مليون جنيه سنويا مما يشير إلي تزايد هذا التناقص نتيجة زيادة حالات التعدي بعد الثورة اي خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٩، وأن إجمالي المساحة مسؤولة عن ٥٩% من التغيرات في الدخل النباتي الزراعي بالأراضي القديمة في تلك الفترة.

جدول (٩) تقديرات العلاقة بين المساحة المزروعة والدخل الزراعي النباتي خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠١)

F	R ²	المعادلة	البيان	
126.3 **	0.94	$\hat{Y}_i = -24.3 + 23.37 X_i$ (-5.30) ** (11.24)**	الأراضي الجديدة	الفترة الأولى 2010 - 2001
22.5*	0.64	$\hat{Y}_i = 755.8 - 98.9 X_i$ (1.9) (-1.6)	الأراضي القديمة	
35.72*	0.84	$\hat{Y}_i = -123.3 + 68.2 X_i$ (-158) (2.07)	الأراضي الجديدة	الفترة الثانية 2019 - 2011
6.62 *	0.59	$\hat{Y}_i = 4306.5 - 662.2 X_i$ (2.76)* (-2.57)*	الأراضي القديمة	

حيث \hat{Y}_i : القيمة التقديرية للدخل النباتي بالمليون جنيه في السنة X_i القيمة التقديرية للمساحة بالألف فدان القيم بين الأقواس تشير إلي قيم T المحسوبة

** معنوى عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، * معنوى عند مستوى معنوية ٠.٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة

أما بالنسبة لأراضي الجديدة في الفترة ما بعد الثورة أي خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٩) ، تبين من نتائج التحليل معنوية تأثير العلاقة المقدره، وأن الدخل الحدى يزيد لوحدة المساحة بنحو ٦٨,٢ مليون جنيه في الأراضي الجديدة سنويا خلال تلك الفترة . وأن إجمالي المساحة مسؤولة عن ٨٤% من التغيرات في الدخل النباتي الزراعي بالأراضي الجديدة خلال تلك الفترة.

إلا أنه خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٩) نتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية حدث الكثير من التغيرات على مستوى الأراضي الزراعية ، حيث شهدت الأراضي الزراعية على حد سواء القديمة والجديدة تراجعاً في المساحة على مستوى الجمهورية، وظهر ذلك بوضوح عام ٢٠١١ كما يتضح من جدول (١٠) أنه نتيجة للتعديات على الأراضي الزراعية فقدت الأراضي الزراعية حوالي ٧٥,٢ ، ٤٦,٥ ألف فدان على مستوى الأراضي القديمة والجديدة على الترتيب مقارنة بعام ٢٠١٠ وفي عام ٢٠١٢ بلغت التعديات على مساحة الأراضي الزراعية القديمة حوالي ٥١,٨ ألف فدان، وعلى الرغم من ذلك زادت جملة الأراضي الزراعية في ذلك العام بحوالي ١٨٠ ألف فدان نتيجة زيادة الرقعة الزراعية في الأراضي الجديدة بحوالي ٢٣١,٨ ألف فدان، في حين أنه قد يرجع نتيجة لإزالة التعديات على الأراضي الزراعية في عام ٢٠١٣ ، وأستعادة هذه الأراضي لنشاطها الإنتاجي مرة أخرى، ودخولها في الإنتاج النباتي أو دخول بعض من

الأراضي الجديدة إلى ما يسمى بالأراضي القديمة نتيجة لتغير خصائصها الفيزيائية التي تجعلها تصنف ضمن الأراضي القديمة، زادت الرقعة الزراعية بحوالي ١٥٤,٩ ألف فدان، في حين زادت الرقعة الزراعية في الأراضي الجديدة عام ٢٠١٤ بحوالي ٦٢,٥ ألف فدان إلا أن المساحة الزراعية الإجمالية انخفضت عن عام ٢٠١٣ بحوالي ٣٧,٩ ألف فدان نتيجة التعدي على مساحة ١٠٠,٣ ألف فدان في الأراضي القديمة، والذي قد يرجع إلى الأحداث التي شهدتها البلاد قبل وأثناء ثورة ٣٠ يونيو ، ٢٠١٣، وشهد عام ٢٠١٥ زيادة على مستوى الرقعة الزراعية الإجمالية بحوالي ١٧٩,٢ ألف فدان نتيجة لزيادة الرقعة الزراعية المستصلحة في الأراضي الجديدة بحوالي ٧٣,٦ ألف فدان، ودخول بعض من الأراضي الزراعية القديمة في العملية الإنتاجية مرة أخرى بمساحة تبلغ حوالي ١٠٥,٧ ألف فدان وفي عام ٢٠١٩ زادت الرقعة الزراعية الإجمالية بحوالي ٥,١٢ ألف فدان نتيجة لزيادة مساحة الأراضي الجديدة بحوالي ٥,٦ ألف فدان.

ومما سبق يتضح أنه خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٩ بلغ متوسط التناقص في الأراضي القديمة بحوالي ١٦ ألف فدان، في حين بلغ متوسط الزيادة بحوالي ٨٨ ألف فدان في الأراضي الجديدة، بمتوسط زيادة بلغ حوالي ٧٢ ألف فدان على مستوى الرقعة الزراعية الإجمالية وعلى الرغم من عدم إستقرار مساحة الأراضي الزراعية على مستوى الأراضي القديمة والجديدة على حدٍ سواء خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٩

جدول (١٠) المساحة المزروعة بالأراضي القديمة والجديدة بالمليون فدان والتغيرات الحادثة خلال الفترة

٢٠١٩ - ٢٠٠١

السنوات	المساحة المزروعة بالمليون فدان			التغيرات الحادثة	
	اراضي قديمة	اراضي جديدة	الاجمالي	اراضي قديمة	اراضي جديدة
٢٠٠١	٦,٤٠٥	١,٥٤٠	٧,٩٤٦	٠,١٦٥	٠,٠٥٠-
٢٠٠٢	٦,٤٨٧	١,٦٦١	٨,١٤٨	٠,٠٨٢	٠,١٢١
٢٠٠٣	٦,٤٥٨	١,٦٥٥	٨,١١٣	٠,٠٢٩-	٠,٠٠٦-
٢٠٠٤	٦,٦٢٣	١,٦٥٥	٨,٢٧٩	٠,١٦٥	٠,٠٠٠
٢٠٠٥	٦,٦٤٨	١,٧٣٦	٨,٣٨٥	٠,٠٢٥	٠,٠٨١
٢٠٠٦	٦,٦٥٦	١,٧٥٥	٨,٤١١	٠,٠٠٨	٠,٠١٨
٢٠٠٧	٦,٥٣٦	١,٨٨٧	٨,٤٢٣	٠,١٢٠-	٠,١٣٢
٢٠٠٨	٦,٤٥٤	١,٩٧٨	٨,٤٣٢	٠,٠٨٢-	٠,٠٩١
٢٠٠٩	٦,١٥٦	٢,٦٢٧	٨,٧٨٣	٠,٢٩٨-	٠,٦٤٩
٢٠١٠	٦,١١٨	٢,٦٢٣	٨,٧٤١	٠,٠٣٩-	٠,٠٠٣-
٢٠١١	٦,٠٧١	٢,٥٤٨	٨,٦١٩	٠,٠٤٧-	٠,٠٧٥-
٢٠١٢	٦,٠١٩	٢,٧٨٠	٨,٧٩٩	٠,٠٥٢-	٠,٢٣٢
٢٠١٣	٦,١٨٣	٢,٧٧٢	٨,٩٥٤	٠,١٦٣	٠,٠٠٨-
٢٠١٤	٦,٠٨٢	٢,٨٣٤	٨,٩١٦	٠,١٠٠-	٠,٠٦٢
٢٠١٥	٦,١٥٤	٢,٩٤٠	٩,٠٩٤	٠,٠٧٢	٠,١٠٦
٢٠١٦	٦,١٤٨	٢,٩٥٤	٩,١٠١	٠,٠٠٦-	٠,٠١٤
٢٠١٧	٥,٩٨٥	٣,١٤٨	٩,١٣٣	٠,١٦٣-	٠,١٩٥
٢٠١٨	٥,٩٨٥	٢,٧٠٢	٨,٦٨٧	٠,٠٠٠	٠,٤٤٦-
٢٠١٩	٥,٩٣٤	٣,٢٦٦	٩,٢٠٠	٠,٠٥١-	٠,٥٦٣
المتوسط	٦,٢٦٩	٢,٣٧٢	٨,٦٤٠	٠,٠١٦-	٠,٠٨٨

القيمة السالبة تعكس إنخفاض المساحة في هذا العام عن العام السابق له كما تشير إلى انخفاض مساحة الأراضي الجديدة في هذا العام ويعزى ذلك إلى هجرة بعض المزارعين للنشاط الزراعي في بعض المناطق لدواعي أمنية كما حدث في محافظة شمال وجنوب سيناء ومحافظة مطروح

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة

كما يتضح من جدول (١١) إلا أن الدخل الزراعي المتولد من الأنشطة الزراعية حقق أرقاماً موجبة خلال تلك الفترة باستثناء عام ٢٠٠١، ٢٠١٣ في الأراضي الجديدة، وقد يرجع ذلك إلى أنه في السنوات التي شهدت تراجعاً في مساحة الأراضي القديمة كانت زيادة أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية لها دوراً كبيراً

فى زيادة الدخل الزراعي فى تلك الأراضى، ويستدل على ذلك فى زيادة متوسط الدخل الزراعي فى الأراضى القديمة بحوالى ١٨,٩٧ مليار جنيه كما كان لزيادة مساحة الأراضى الجديدة دوراً فى زيادة الدخل الزراعي فى تلك الأراضى بحوالى ٥,٤ مليار جنيه، ونتيجة كمحصلة لزيادة أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة الرقعة المستصلحة فى الأراضى الجديدة زاد الدخل الزراعي على مستوى الجمهورية بحوالى ٢٤,٣٦ مليار جنيه فى متوسط الفترة ٢٠٠١-٢٠١٩

جدول (١١) الدخل الزراعي بالأراضى القديمة والجديدة بالمليار جنيه والتغيرات الحادثة خلال الفترة

٢٠٠١ - ٢٠١٩

التغيرات فى الدخل الزراعي			الدخل الزراعي بالمليار جنيه			السنوات	الفترة
الاجمالي	اراضى جديدة	اراضى قديمة	الاجمالي	اراضى جديدة	اراضى قديمة		
٣,٠٧	-٠,٠٥	٣,١٢	٧٤,٧٤	١٠,٢٢	٦٤,٥٢	٢٠٠١	الفترة الأولى
٩,٥٢	١,١٤	٨,٣٨	٨٤,٢٦	١١,٣٦	٧٢,٩٠	٢٠٠٢	
١٢,٥٩	١,٤٦	١١,١٣	٩٦,٨٥	١٢,٨٢	٨٤,٠٣	٢٠٠٣	
١٤,٩٨	٢,١٤	١٢,٨٤	١١١,٨٣	١٤,٩٦	٩٦,٨٧	٢٠٠٤	
١٥,١٤	١,١٥	١٣,٩٩	١٢٦,٩٧	١٦,١١	١١٠,٨٦	٢٠٠٥	
١٠,٤٥	٢,٢٥	٨,٢٠	١٣٧,٤٢	١٨,٣٦	١١٩,٠٦	٢٠٠٦	
١٨,٥٣	٣,٢٦	١٥,٢٧	١٥٥,٩٥	٢١,٦٢	١٣٤,٣٣	٢٠٠٧	
٢٩,٧١	٤,٩٣	٢٤,٧٨	١٨٥,٦٦	٢٦,٥٥	١٥٩,١١	٢٠٠٨	
٣,٧٨	٨,٠٢	٤,٢٤-	١٨٩,٤٤	٣٤,٥٧	١٥٤,٨٧	٢٠٠٩	
١٩,٩٢	٢,٦٨	١٧,٢٤	٢٠٩,٣٦	٣٧,٢٥	١٧٢,١١	٢٠١٠	
٤٠,٦٣	١٠,٦٠	٣٠,٠٣	٢٤٩,٩٩	٤٧,٨٥	٢٠٢,١٤	٢٠١١	الفترة الثانية
١٧,٤٤	٤,٢٧	١٣,١٧	٢٦٧,٤٣	٥٢,١٢	٢١٥,٣١	٢٠١٢	
١٥,٠١	-٠,١٦	١٥,١٧	٢٨٢,٤٤	٥١,٩٦	٢٣٠,٤٨	٢٠١٣	
٢٢,٩٧	٥,٩٢	١٧,٠٥	٣٠٥,٤١	٥٧,٨٨	٢٤٧,٥٣	٢٠١٤	
١٤,١٤	٤,٤٢	٨,٥٠	٣١٩,٥٥	٦٢,٣٠	٢٥٦,٠٣	٢٠١٥	
٤٤,٣٩	٦,٧٩	٣١,٨٤	٣٦٣,٩٤	٦٩,٠٩	٢٨٧,٨٧	٢٠١٦	
١٠٧,٧٧	٢٥,٢٥	٨٩,٥٠	٤٧١,٧١	٩٤,٣٤	٣٧٧,٣٧	٢٠١٧	
٢٨,٩٨	١٥,٨١	١٣,١٧	٥٠٠,٦٩	١١٠,١٥	٥٤,٣٩٠	٢٠١٨	
٣٣,٩١	٢,٦٥	٣١,٢٦	٥٣٤,٦٠	١١٢,٨٠	٤٢١,٨٠	٢٠١٩	
٢٤,٣٦	٥,٤٠	١٨,٩٧	٢٤٥,٧٠	٤٥,٣٨	١٩٩,٨٨	المتوسط	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة

كما اهتمت إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ أيضاً بتطوير الإنتاجية الزراعية أى التوسع الزراعي الرأسي واستغلال وحدة المساحة الزراعية للحصول على كمية أكبر من المحصول باستخدام وسائل علمية حديثة فى مجال الزراعة مثل استخدام بذور عالية الجودة من خلال زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة ، وخاصة الإستراتيجية منها وتعمل الدولة جاهدة متمثلة فى وزارة الزراعة على التوسع فى عمليات إنتاج التقاوي محلياً، واستغلال كافة الإمكانيات المتاحة، لزيادة الإنتاج القومي وزيادة دخل المزارع والحد من كمية الواردات، وكذا استغلال جيد للموارد الزراعية واستخدام التقنيات الحديثة فى الري وغيرها وباستعراض الإنتاجية لأهم المحاصيل المدروسة يتضح لنا من بيانات جدول (١٢) أنه على مستوى محصول القمح تبين انه بلغ متوسط إنتاجية ٢,٧٧ طن/الفدان لمتوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ مقارنة بحوالى ٢,٦٧ طن/الفدان عام ٢٠٠١ بمعدل نمو بلغ نحو ٧,٢٢% فيما يعنى اتساقه بتوجه الدولة لزيادة إنتاجية التوسع الرأسي للمحاصيل الإستراتيجية وعلى رأسها القمح للحد من الواردات من الخارج، وبالنسبة لمحصول الفول البلدي فقد بلغ متوسط إنتاجية للفترة من ٢٠١١-٢٠١٩ حوالى ٠,٦٦ طن/فدان مقارنة بحوالى ١,٣١ طن/فدان عام ٢٠٠١ بمعدل نمو بلغ نحو ٦,٥٧% كما انه على مستوى محصول بنجر السكر اتضح انه بلغ متوسط إنتاجيه خلال متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ حوالى ٢١,١٢ طن/الفدان مقارنة بحوالى ٢١,٣١ طن/الفدان عام

٢٠٠١، بمعدل نمو بلغ نحو ١,٤٣% ، ولأهم المحاصيل الصيفية بالنسبة لمحصول الأرز فقد أنخفضت إنتاجية الفدان من حوالي ٣,٨٣ طن/الفدان عام ٢٠٠١ إلى حوالي ١,٤٠ طن/الفدان لمتوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ بمعدل نمو متناقص بلغ نحو ٢,٥٦% ، في حين اتصفت إنتاجية محصول السمسم والفول السوداني بالثبات النسبي بمعدل نمو بلغ ٠,٢٥% ، ٠,٦٥% فقط علي الترتيب.

جدول (١٢) تطور الإنتاجية بالطن لبعض المحاصيل المدروسة بالتركيب المحصولي

ما بين عامي ٢٠٠١ - ٢٠١٩

معدل النمو بين عام ٢٠٠١ و عام ٢٠١٩	متوسط الإنتاجية ٢٠١١-٢٠١٩	متوسط الإنتاجية ٢٠٠١	متوسط المساحة المزروعة		
٧,٢٢	٢,٧٧	٢,٦٧	٣٢٤٥,١١	القمح	المحاصيل الشتوية
-٦,٥٥	٠,٧٥	١,٣١	١٥٠,٢٤	الشعير	
١,٤٣	٢١,١٢	٢١,٣١	٤٩٨,٢٣	بنجر السكر	
-٦,٥٧	٠,٦٦	١,٣١	٢٥٢,٣٣	فول بلدي	
-٤,٢٣	١٠,٧٢	١١,٢١	٢٢٢,٦٧	بصل	
٢٥,٥٢	٢٨,٨٤	٢٨,٢٤	١٦٠٦,٥٦	برسيم	
١٢,٦٥	١٧,٦٥	١٦,٢٧	١٩٠,١٠	طماطم	
١٦,٥٤	١١,٣٥	٩,٨٦	٢٢٤,٤٠	بطاطس	المحاصيل الصيفية
-٢,٦٥	١,٤٠	٣,٨٣	٣٦٨٨,٥٣	الارز	
-٠,٢٨	١,٨٤	٣,٣٦	٢٨٩١,٢٠	ذرة شامية	
١,٢٥	٤٨,١٢	٤٩,٩	٣٢٩,٢٠	قصب السكر	
٠,٢٥	١,٤٠	١,٣٦	١٤٥,٣٩	فول سوداني	
٠,٦٥	٠,٥١	٠,٥١	٦٣,٠٠	سمسم	
١٠,٥٤	١٢,١٣	١١,٠٥	٥٥٥,٥٠	بطاطس	
١٨,١١	١٦,٤٨	١٣,٣٩	٣١٢,٢٥	طماطم	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة

الملخص

يستهدف البحث بشكل رئيسي دراسة تطور التحديات علي الأراضي الزراعية وأثارها علي الأمن الغذائي المصري، تعاني الأراضي الزراعية في مصر والتي تعد أحد أهم الموارد الاقتصادية الزراعية في توفير الغذاء من مشكلة هامة ألا وهي التعدي بالتجريف أو التبوير أو البناء علي الأرض الزراعية، وبالأخص بعد أحداث يناير عام ٢٠١١ حيث أن تلك القضية قد تقاومت بشكل ملحوظ ، وقد تآثر بها الإنتاج الزراعي والنتاج القومي ككل، فضلاً عن الزيادة السكانية وزيادة الاحتياجات من المسكن والغذاء والبحث يلقي الضوء علي خطورة ظاهرة التعدي وأثارها الاقتصادية الناجمة علي أهم المتغيرات بالقطاع الزراعي وخاصة الأمن الغذائي وهو ما يمثل مشكلة البحث وأهميته في آن واحد، وسوف يتم تحقيق الهدف الرئيسي للبحث من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية التعرف علي الوضع الراهن للتحديات علي الأراضي الزراعية بمصر، دراسة العلاقة بين الزيادة السكانية والتعدي علي الأراضي الزراعية، دراسة الأثار المترتبة علي التعدي الكمي علي الأراضي الزراعية علي أهم المتغيرات في القطاع الزراعي في مصر وخاصة الأمن الغذائي المصري ، دراسة دور السياسات الزراعية (الأفقية والرأسية) في تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الأثر السلبي لظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية، وأوضحت أهم النتائج أنه بمقارنة ظاهرة التعدي علي الأرض الزراعية والمساحات التي تم إسقاطها يتضح أن كل محافظات الجمهورية قد حدث بها زيادة في المساحات التي تم التعدي عليها في فترة ما بعد ثورة يناير مقارنة بنظيرتها قبل الثورة بإستثناء محافظة القاهرة والتي لا يمكن إعتبارها حالياً محافظة من المحافظات الزراعية الأمر الذي يعكس خطورة ظاهرة التعدي علي الأرض الزراعية وضرورة البحث عن السبل التي يمكن أن تساهم في الحد من إنتشارها

ويزيد من خطورة الوضع إرتفاع مساحات التعدي في محافظات الدلتا والتي لم تكن موجودة بنسبة ملحوظة قبل الثورة أن متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الشتوية المدروسة حوالي ٦٨٥٨,٧٩ ألف فدان، كما أن متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الصيفية بلغ حوالي ٩١١١,٩١ ألف فدان، كما قدرت إجمالي الكمية المفقودة من المحاصيل الشتوية المدروسة بلغ حوالي ١٠٦,٩ ألف طن، أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الشتوية المدروسة في متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ تبين أن متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل المدروسة في متوسط تلك الفترة حوالي ٥٠٦,٣٩٥ الف جنيه، كما قدرت إجمالي الكمية المفقودة من المحاصيل الصيفية المدروسة بلغ حوالي ٩١,٣ ألف طن، أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الصيفية المدروسة في متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ ، تبين أن متوسط قيمة الدخل الزراعي المفقودة للمحاصيل المدروسة في متوسط تلك الفترة حوالي ١١٣,٦ الف جنيه كما أوضحت النتائج أن كمية الصادرات الزراعية من أهم مجموعات المحاصيل الصيفية، الشتوية المدروسة مجتمعة في متوسط الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٩ تقل نتيجة التعدي علي الأراضي الزراعية، وبالتالي يتحمل الميزان التجاري عبء أكبر نتيجة زيادة كمية الواردات الزراعية لتلك الفترة تعويضا للكميات المفقودة من المحاصيل الاستيرادية الصيفية، الشتوية المدروسة كما أوضحت أيضا انخفاض حالة الأمن الغذائي علي مستوي كافة المجموعات الزراعية خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٩ فيجب علي الدولة العمل علي زيادة معامل الأمن الغذائي علي مستوي كافة المحاصيل الزراعية وأن الدخل الحدي يتناقص بنحو ٩٨,٩ مليون جنيه سنويا بالأراضي القديمة وهذه ترجع لتناقص المساحة المنزرعة نتيجة التعدي علي الأراضي الزراعية في منطقة الدلتا والوادي خلال فترة ما قبل الثورة، بينما نجد أن هذه النسبة تزداد سنويا لتصل لنحو ٦٦٢,٢ مليون جنيه سنويا مما يشير إلي تزايد هذا التناقص نتيجة زيادة حالات التعدي بعد الثورة اي خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٩

وعلى مستوى دور السياسات الزراعية في تقليل الأثر الكمي والقيمي للتعديت على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي المصري، فكان لإنتهاج الدولة سياسة التوسع الأفقى وزيادة مساحة الأراضي الجديدة دوراً في زيادة الدخل الزراعي في تلك الأراضي بحوالي ٥,٤ مليار جنيه، ونتيجة كمحصلة لزيادة أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة الرقعة المستصلحة في الأراضي الجديدة زاد الدخل الزراعي على مستوى الجمهورية بحوالي ٢٤,٣٦ مليار جنيه في متوسط الفترة ٢٠٠١-٢٠١٩، وكذا الحال بالنسبة لسياسة التوسع الرأسى فقد زادت الإنتاجية لأهم المحاصيل المدروسة وخاصة محصول القمح فيما يعنى اتساقه بتوجه الدولة لزيادة إنتاجية التوسع الرأسى للمحاصيل الإستراتيجية وعلى رأسها القمح للحد من كمية الواردات.

أهم التوصيات :

- ١- تفعيل القوانين والتشريعات وخاصة في حالة البناء على الأراضي الزراعية والتصدي لها بكل قوة
- ٢- العمل على التوسع في إستنباط واستخدام الأصناف عالية الإنتاجية وقصيرة المكث في الأرض لما لها من أثر ملموس في زيادة الإنتاجية ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي.
- ٣- بناء مجتمعات بالأراضي الجديدة الصحراوية - الظهير الصحراوي
- ٤- الأستفادة من المتخلات بالقرى المصرية والسماح بالبناء عليها للحد من ظاهرة التعدي
- ٥- تشجيع المزارعين على الاهتمام بالزراعة وزيادة التوسع الرأسى من خلال توفير كل مستلزمات الزراعة بأسعار مخفضة ومساعدتهم بتسويق حاصلاتهم الزراعية بأسعار عادلة لكي يتحقق لهم عائد أكبر من أى مشروع آخر.

٦- إعداد مشروع قانون لإنشاء جهاز للأمن الغذائي ، وتكون مهمته تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والأمن الغذائي، من خلال التنسيق بين الوزارات المعنية.

المراجع:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، أعداد مختلفة
٢. الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .www.capmas.gov.eg
٣. حلمي سلامة محمود قنديل ، الفجوة الغذائية بمصر: أسبابها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، ٢٠١٦
٤. شيرين فتحي منصور، الاثر الاقتصادي لظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية في مصر، المجلة المصرية لبحوث الصحراء ، مجلد ٦٦، ١(٢٠١٦) ، ٢٣٥- ٢٥٠
٥. محمد صلاح الدين الجندي، وآخرون، تحليل إقتصادي للآثار المترتبة عن التحديات علي الأراضي الزراعية بمحافظة دمياط ، مجلة جامعة المنصورة للأقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية كلية الزراعة جامعة المنصورة مجلد ٩ العدد ١٢ ديسمبر ٢٠١٨
٦. محمد مدحت مصطفى، اقتصاديات الأراضي الزراعية، الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة ومطبعة الإشعاع، ١٩٩٨
٧. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ ، ٢٠١٩
٨. وزاره الزراعة، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٤
٩. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة
١٠. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الدخل الزراعي، أعداد مختلفة

Encroachments on agricultural lands and their implications for food security in Egypt

Sherine F Mansour

Department of Agricultural Economic Desert Research Center El- Matareya Cairo Egypt

Summary

The research was mainly aimed at examining the development of encroachments on agricultural land and its effects on security. Egyptian food. agricultural land in Egypt. which is one of the most important agricultural economic resources in the provision of food. suffers from an important problem: encroachment by dredging. forgery or construction on agricultural land. especially after the events of January 2011. where this issue has worsened significantly. and has been affected by agricultural production and national product as a whole. as well as increased population and increased needs for housing. food and research sheds light on the seriousness of the phenomenon of encroachment and its economic effects resulting from the most important variables in the agricultural sector. especially food security. which is both a research problem and its importance. The main objective of the

research will be achieved by achieving the following sub-objectives to identify the current situation of encroachments on agricultural land in Egypt. study the relationship between population growth and encroachment on agricultural land. study the effects of quantitative encroachment on agricultural land on the most important variables in the agricultural sector in Egypt. especially Egyptian food security. study the role of agricultural policies (horizontal and vertical) in improving the situation of food security and reducing the negative impact of the phenomenon of encroachment on agricultural land. The most important results showed that comparing the severity of the encroachment on agricultural land and the areas that have been deducted. it is clear that all the governorates of the Republic have had an increase in the areas that were assaulted in the period after the January revolution compared to its counterpart before the revolution. with the exception of Al-Qahra governorate. which cannot currently be considered a province of agricultural provinces. which reflects the seriousness of the threat of encroachment on agricultural land and the need to look for ways that can be sought to reduce its spread and increase the risk of further dangerousness. The situation is the increase in the areas of encroachment in the delta governorates. which did not exist significantly before the revolution. that the average area lost from the winter crops studied is about 6858.79 thousand acres. and the average area lost from summer crops was about 9111.91 thousand acres. The total amount lost from the winter crops studied was estimated at about 106.9 thousand tons. and for the value lost as a result of encroachment on agricultural land for winter crops studied in the 2011-2019 average. the average value of the crops studied in that period was estimated at about EGP 506.395.000. and the total amount lost from the studied summer crops was estimated at about 91.3.000 tons. As for the value lost as a result of encroachment on agricultural land for summer crops studied in the 2011-2019 average. the average value of agricultural income lost to crops studied in the average period was around EGP 113.6.000 and the results showed that the amount of agricultural exports from the most important groups of summer. winter crops studied together in the 2001-2019 average was reduced by encroachment on agricultural land. Consequently. the trade balance bears a greater burden as a result of the increase in the amount of agricultural imports for that period in compensation for the lost quantities of summer and winter import crops studied. as well as the decrease in the food security situation at the level of all agricultural groups during the period 2001-2019. the state must work to increase the food security factors at the level of all agricultural crops and that the marginal income decreases by about 98.9 million

pounds per year in the old lands and this is due to the decrease in the area cultivated as a result of encroachment on agricultural land in the delta region. During the pre-revolution period, this percentage increases annually to 662.2 million pounds per year, indicating an increase in this decrease as a result of the increase in cases of infringement after the revolution, i.e. during the period 2011-2019.

At the level of the role of agricultural policies in reducing the quantitative and value impact of encroachments on agricultural land. Its impact on Egyptian food security, the state's policy of expanding the horizon and increasing the area of new land played a role in increasing agricultural income in those lands by about 5.4 billion pounds, and as a result of increasing the prices of agricultural crops and increasing the reclaimed area in the new lands, agricultural income increased. At the level of the Republic about 24.36 billion pounds in the average period 2001-2019, as well as the policy of vertical expansion has increased productivity for the most important crops studied, especially the wheat crop, which means its consistency with the direction of the state to increase Productivity of vertical expansion of strategic crops, led by wheat to reduce the amount of imports.

Keywords : Encroachments agricultural land food security agricultural income strategic crops